

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد الألف ومائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد محمد عبد الحنان (بنغلاديش)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٦٤ لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي بأن أرحب ترحيباً حاراً بضيفينا الموقرين الحاضرين اليوم وهما: الدكتورة ديو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش، والسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح. إن حضورهما معنا اليوم شهادة واضحة على ما يوليانه من أهمية لأعمال هذه الهيئة الموقرة.

ويسرني ويشرفني أن أدعو الدكتورة ديو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش، إلى أخذ الكلمة.

السيدة موني (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود باسم حكومة بنغلاديش وباسمي شخصياً أن أعرب عن أسانا العميق وأن أقدم تعازينا إلى شعب هايتي لما تكبده من خسائر مريعة في أعقاب الزلزال الفاجع. وقد كانت هذه المأساة مُحزنة لبنغلاديش بصفة خاصة باعتبارها بلداً ساهم طيلة سنوات في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حفظ السلم وبناءه في هايتي. وقد أرسلنا فريقاً طبياً إلى هايتي لإغاثة المحتاجين هناك. ونحن ننعى أيضاً فقدان موظفي الأمم المتحدة الذين وهبوا حياتهم لخدمة شعب هايتي.

وأنا أخاطب مؤتمر نزع السلاح في وقت تتصاعد فيه الآمال في أن يمضي المؤتمر قدماً في الاضطلاع بولايته بعد مآزق دام سنوات. وأعتقد أن الإرادة السياسية اللازمة متوفرة حالياً كي ننهض بعملاً في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها. وعلى الصعيد العالمي، حدث عدد من التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح، ما يجعلنا نتفاءل بإمكانية إحراز تقدم بالفعل صوب عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وقد رحبت جهات كثيرة منها بنغلاديش بقيام المؤتمر العام الماضي باعتماد برنامج عمل. وساد الاعتقاد أن المؤتمر سيستأنف مفاوضاته الجوهرية في وقت قريب. إلا أنه من المؤسف أن ذلك لم يحدث، لأن المؤتمر لم يتمكن من تسوية الخلافات حول كيفية تنفيذ برنامج العمل في الأشهر اللاحقة.

ولم يخدم عجز مؤتمر نزع السلاح عن البدء في مفاوضات نزع السلاح سمعة المؤتمر. وربما اختار البعض تصوير المؤتمر على أنه مؤسسة حرب باردة عاجزة عن مواكبة تغير الأزمنة. وهناك من لا يتخيلون أن أهداف نزع السلاح يمكن أن تتحقق. ونحن مسلمون بأن طريقنا نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية لن يكون سهلاً. فهو كالمرتقى، وسيكون التقدم فيه بطيئاً. وسيكون طريقاً محفوفاً بالمنعطفات والمنعرجات غير المتوقعة. وسيعرض زحمتنا لنكسات غير مرتقبة. فهل ينبغي أن تثني الصعوبات التي سنواجهها لا محالة عن مباشرة سعيينا؟ لا أعتقد ذلك.

ونزع السلاح هدف هو من الثبل ما لا يسعنا الرجوع عنه. بل ويجب علينا الإصرار عليه بحماس وتفان ومثابرة. ولا مجال لليأس لأن اليأس من بلوغ هذا الهدف هو كاليأس من مستقبل البشرية.

إن طريق الألف ميل تبدأ بخطوة. وغالباً ما تكون تلك الخطوة هي الأصعب. وإنه ليسعدي أن أرى المؤتمر اليوم يخطو تلك الخطوة الأولى بالغة الأهمية. عندئذ يمكن بدء العمل بجدية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل وتنفيذه هذا العام بحيث يتسنى للمؤتمر مباشرة العمل الجوهرى في وقت قريب.

وتبقى بنغلاديش ملتزمة بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ودعماً ثابت لاتباع نهج متعدد الأطراف إزاء عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن مستعدون للعمل مع جميع الوفود في المؤتمر وفي غيره من محافل نزع السلاح متعددة الأطراف من أجل بلوغ تطلعاتنا المشتركة. نحن لن نفقد الأمل، وكذا ينبغي للجميع ألا يفقدوا الأمل. وبنغلاديش، بوصفها أول من يرأس المؤتمر في دورة عام ٢٠١٠، ستواصل العمل من أجل أن تنطلق أعمال المؤتمر انطلاقاً حسنة وثابتة وقوية تُرسى أسس إحراز تقدم ملموس في مجالي نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

إننا نستمد قوتنا من ثقة جميع الأعضاء فينا وتعاونهم معنا. وأشكركم على دعمكم السخي لرئاستنا. ويجب أن نمضي على هذا الدرب في الأيام المقبلة.

إن بنغلاديش تولي أهمية كبيرة لنزع السلاح بصورة عامة وكاملة. وهذا التزام دستوري بالنسبة إلينا. ونحن مقتنعون بأن الأسلحة ليست جزءاً من الحل الذي نسعى إليه في جهودنا نحو بناء عالم يعمه الأمن والسلم. ولا حاجة لأن أشدد على التزام بنغلاديش المتوطد بالسلم والأمن الدوليين، وهو التزام يتجلى أيضاً في مشاركتنا القوية في مساعي الأمم المتحدة من أجل حفظ السلم وبنائه في جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن أسلحة الدمار الشامل هي أكبر خطر يهدد البشرية. وما زلنا مُصرين على أن إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة هي وحدها التي يمكن أن تضمن عدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وطيلة ما يناهز أربعة عقود، ظلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر زاوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وأساس العمل على نزع السلاح النووي. ومع اقترابنا من موعد انعقاد دورة هذا العام لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتطلع بنغلاديش إلى نتيجة من شأنها التصدي على النحو المناسب لأركان المعاهدة الثلاثة، ألا وهي: عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتؤمن بنغلاديش إيماناً قوياً بإمكانات استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونقدّر دور الطاقة النووية في دعم الاقتصادات النامية. ونسلم أيضاً بأن تلك المشاريع السلمية ينبغي أن تُنجز وفقاً للضمانات الدولية.

وترحب بنغلاديش بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أماكن شتى. ونحن ندعم إرساء تلك النظم في جنوب آسيا والشرق الأوسط وبقاع أخرى من العالم لم يتحقق فيها ذلك بعد.

وفي حين يجب علينا العمل في سبيل القضاء على أسلحة الدمار الشامل قضاءً كاملاً، يجب ألا تُغفل المخاطر التي يشكلها انتشار الأسلحة التقليدية واستمرار استخدام الألغام الأرضية وغيرها من الأسلحة غير الإنسانية. وبنغلاديش تدعم وتشجع الإسراع إلى إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة بغية ضمان نقل الأسلحة التقليدية بصورة شفافة.

وسأتناول الآن القضايا المحددة التي يعالجها المؤتمر. فنحن نولي أهمية كبيرة لمسألة الضمانات الأمنية السلبية. ونؤكد أن الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لها حق مشروع في الحصول على ضمانات غير مشروطة من الدول الحائزة للسلاح النووي بأن هذه الأخيرة لن تستخدم أسلحتها النووية أو تُهدد باستخدامها ضدها. ونحث المؤتمر على القيام بجهود متجددة ونشطة في سبيل وضع إطار مُلزم قانوناً لتقديم تلك الضمانات إلى الدول غير الحائزة للسلاح النووي.

وتدعم بنغلاديش بدء المفاوضات المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. ونعتقد أن تلك المعاهدة ينبغي أن تخلو من التمييز وأن يكون تنفيذها قابلاً للتحقق فعلياً. وينبغي أن تشمل المفاوضات المخزونات كي تكون المعاهدة شاملة.

والفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية ويجب استكشافه للأغراض السلمية فقط. ونخشى أن يسفر تسليح الفضاء الخارجي عن سباق تسلح آخر. فلا بد من منع "سباق نحو الدمار تكلفته بمليارات الدولارات". ومن واجب الدول الرائدة للفضاء أن تتفادى تسليح الفضاء الخارجي. ونحن نود رؤية تقدم في المؤتمر في هذا المجال أيضاً.

وعندما وضعت الحرب الباردة أوزارها، تحدث الكثيرون عن عوائد السلام. وكان أملهم أن تتحول السيوف إلى مناجل تحصد ثمار الانتقال إلى حقبة جديدة. وما هي إلا سنوات قليلة حتى تبين لنا أننا واهمون. فمنذ منتصف التسعينات، سار الإنفاق العسكري العالمي على خط تصاعدي خطير، فبلغ ١,٤٦ ألف مليار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩. ويعادل هذا المبلغ ما يربو عن ٢٠٠ دولار لكل شخص في العالم، بمن فيهم من يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وفي زمن تهدد فيه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بمحو مكاسب التنمية وجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمراً بالغ الصعوبة، لا يمكن التجاوز عن هذا الإنفاق الغي بل يجب تجنبه.

لذلك، نهيئ بجميع البلدان، لا سيما أكثرها إنتاجاً للأسلحة - والبلدان المشترية لها باعتبارها المسؤولة الأولى عن ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي، أن تتخذ خطوات ملموسة لترفع السلاح. فلا بد من تحرير الموارد من أجل التصدي للتحديات الإنمائية العاجلة. ويجب أن ندرك أنه لا يمكننا أن نمضي في دفع تلك المبالغ المهولة لتجّار الدمار وشعوبنا تجوع ولا تقوى على الحصول على الخدمات الأساسية وتعرض للمرض وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

وختاماً أحث جميع البلدان على القيام بما عليها في المؤتمر وخارجه. وعلينا أن نفعل ما يجب فعله دون مزيد من التأخير. فقد آن أوان نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزيرة الخارجية على بياها. وأدعو الآن الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، إلى مخاطبة المؤتمر.

السيد دوارتي (الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): إنه ليشرفني ويسعدني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح للمرة الثانية بصفتي ممثلاً سامياً معنياً بشؤون نزع السلاح.

واسمحوا لي بداية أن أعرب على خالص امتناني لوزارة الخارجية السيدة موني على حضورها المؤتمر، وهو ما يبرز التزام بنغلاديش القوي بنزع السلاح وعدم الانتشار. وأهنئ بنغلاديش أيضاً على ترؤس مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ٢٠١٠. وأود أن أبلغ السيدة موني شخصياً بامتنان الأمين العام للأمم المتحدة لدعوتها إياه لكي ينضم إليها في مخاطبة المؤتمر في هذا الظرف الحاسم. وقد كان يتطلع إلى هذه الفرصة، لكنه اضطر إلى البقاء في المقر بنيويورك لتنسيق جهود الإغاثة في هايتي.

وقد أعرب الأمين العام، في الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر بالفيديو الأسبوع الماضي، عن اعتقاده وأمله - على أساس وجود فرص حقيقية للعمل الملموس، بأن يكون عام ٢٠١٠ عاماً تاريخياً للتقدم في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه مشاعر يتقاسمها المجتمع الدولي بأسره. ويوجد أيضاً اتفاق واسع على أن هذا التقدم ينبغي أن يتجسد في التزامات قانونية - أي في عهود ملزمة تعزز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. ومنذ أيام خدمتي في الستينات كعضو مبتدئ في الوفد البرازيلي لدى اللجنة الثمانية عشرية لنزع السلاح وأنا أقدر ضرورة إنشاء محفل رئيسي واحد تجتمع فيه الدول للتفاوض على معايير ملزمة قانوناً بخصوص نزع السلاح.

واليوم يضطلع مؤتمر نزع السلاح بهذا الدور الفريد في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وهو فريد لأنه مسؤول عن التفاوض على معايير قانونية ذات نطاق متعدد الأطراف، وقد آن الأوان بلا شك ليتخطى المؤتمر عراقيل الماضي ويضطلع بهذه المهمة الجليّة.

والكثيرون من الحاضرين معنا اليوم شاركوا أيضاً في اللجنة الأولى للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولا بد أنكم تتذكرون كيف أشاد المتحدثون واحداً تلو الآخر بالتطورات الواعدة التي حدثت في عام ٢٠٠٩، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي. فقد كرّر رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة التزامهما بهدف بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتدل كل المؤشرات على أن البلدين سيبرمان قريباً معاهدة ثنائية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وفي شهر أيلول/سبتمبر الماضي، عقد مجلس الأمن اجتماع قمته الأول على الإطلاق لمعالجة قضايا نزع السلاح النووي. والمبادرات الحكومية الدولية،

مثل اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، إضافة إلى مشاريع المجتمع المدني، مثل مشروع غلوبال زيرو، تقدم هي الأخرى مساهماتها الخاصة في هذا المد من الاهتمام الدولي بالمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح.

وبفضل جهودكم التي لا تعرف الكلل والتزامكم الصارم، ساهم مؤتمر نزع السلاح في هذا الزخم الذي شهده العام الماضي باعتماد برنامج عمل جوهري بعد أزمة دامت عقداً من الزمن بسبب مسائل إجرائية. ورغم أن المؤتمر لم يتمكن لاحقاً من تعزيز هذا التقدم، فأنا واثق من أن عزمكم على بدء المفاوضات هذا العام لا يزال راسخاً.

وغني عن الذكر أن مؤتمر نزع السلاح ما زال يحظى بدعم قوي على امتداد منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧، المعتمد بالإجماع في اجتماع القمة المعقود العام الماضي، قد ناشد مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، ورحب باعتماد المؤتمر برنامج عمل في عام ٢٠٠٩. كما طلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تتعاون في توجيه المؤتمر نحو مباشرة العمل الجوهري في وقت قريب.

أما الجمعية العامة فقد اعتمدت بتوافق الآراء قرارات بشأن مؤتمر نزع السلاح وإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. وطلبت الجمعية العامة إلى جميع أعضاء المؤتمر التعاون مع رؤسائه في جهودهم الرامية إلى مباشرة العمل الجوهري في هذه الدورة، بما في ذلك عقد مفاوضات بشأن إبرام معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية.

وأود بهذا الخصوص إبراز دعم الأمين العام لبدء المفاوضات على الفور بشأن هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، على نحو ما صرّح به في هذا الحفل الأسبوع الماضي. وإن إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية هو أحد الأهداف الواردة في خطة عمل الأمين العام خماسية النقاط المعتمدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وأنا أعتقد أن هذا العام سيشهد مضي المؤتمر في تكثيف عمله واتفاقه بشأن برنامج عمل على وجه السرعة وشروعه في مفاوضات طال انتظارها.

وختاماً، أود أن أؤكد لجميع الوفود أن مكتب شؤون نزع السلاح سيقدم - من خلال فرعه في جنيف - كل الدعم اللازم لأعمالكم. وأنا أتطلع إلى العمل عن كثب مع السيد أوردزونيكيدزي، بصفته الممثل الشخصي للأمين العام لدى مؤتمر نزع السلاح، من أجل تيسير جهود الدول الأعضاء في أداء الدور التاريخي الذي يضطلع به المؤتمر باعتباره الحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح على بيانه.

وأود الآن إعطاء الكلمة لأي وفد يريد إبداء تعليقات على المواضيع التي تطرق إليها البيانان اللذان أدلي بهما هذا الصباح. وبعد الاستماع إلى هذه الوفود، سأعلق الجلسة للحظات لمرافقة الوزيرة خارج القاعة. ولدى استئناف الجلسة، سنتناول مسائل أخرى، بما فيها جدول الأعمال ومشاركة الدول غير الأعضاء في المؤتمر في أعماله.

وأعطي الكلمة إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد راي جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود تقديم تحاني الصادقة إلى بنغلاديش على اضطلاعها بالرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠. ويود وفدي أيضاً أن يرحب بالدةكتورة ديبو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش، التي خاطبت المؤتمر في هذه الجلسة العامة. وسوف يتعاون وفدي مع الرئيس وسيحافظ على مشاركته البناءة في عمل المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر على ملاحظاتك. فهل من تعليقات أخرى؟ إن لم تكن هناك تعليقات، تُعلق هذه الجلسة إذن. عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ صباحاً واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠ صباحاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة ١١٦٤.

لقد تلقت الأمانة ستة طلبات إضافية من دول غير أعضاء في المؤتمر. وقدم هذه الطلبات كل من أرمينيا وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والدانرك والمملكة العربية السعودية ونيبال. وترد هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.555/Add.1 المعروضة عليكم.

فهل أفهم أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة وفقاً لنظامه الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

هل وفود الدول غير الأعضاء المعنية موجودة في القاعة؟ أرى أنها موجودة.

سأنتقل الآن إلى المسألة التالية.

أود الآن دعوة المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن مشروع جدول أعمال دورة عام ٢٠١٠، كما ورد في الوثيقة CD/WP.556. وعلى نحو ما بينته في مشاوراتي، أفهم أن بإمكان جميع الأعضاء الآن اعتماد مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/WP.556.

فهل أعتبر أن المؤتمر يقرر اعتماد جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/WP.556 لدورته المعقودة في عام ٢٠١٠؟

وقد تقرر ذلك.

سيصدر جدول الأعمال هذا في وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر تُعدها الأمانة.

وأود الآن الإدلاء بالبيان التالي: "فيما يتصل باعتماد جدول الأعمال، أقول بصفتي رئيس المؤتمر إنني أفهم أنه في حال توافق الآراء في المؤتمر على تناول أي مسائل، فإن من الممكن القيام بذلك في إطار جدول الأعمال هذا. وسأخذ المؤتمر بعين الاعتبار أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر".

وأنا مسرور جداً لأن المؤتمر اعتمد جدول الأعمال. وسأبدي الآن بعض الملاحظات.

أنتم على علم بالمناقشات الجارية منذ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بخصوص اعتماد جدول الأعمال. وقد اقترح دمج بندين إضافيين في مشروع جدول الأعمال. وجرت المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في الجلسة العامة، ويرد محتواها في المحاضر الرسمية. وخلال هذه المناقشات، اعترف بحق كل وفد، وفقاً للمادتين ٢٧ و ٣٠ من النظام الداخلي، في تقديم مقترحات وطرح أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر في الجلسة العامة.

وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود التي تشاورت معها بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع جدول الأعمال. وأود أيضاً أن أشكر جميع الوفود على مرونتها وتعاونها اللذين أفضيا إلى اعتماد جدول الأعمال.

وأود الآن إعطاء الكلمة للوفود كي تُدلي ببياناتها. وقد أعربت ستة وفود حتى الآن عن رغبتها في الإدلاء ببيانات. وأول متحدث على قائمتي هو سفير اليابان.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذا الظرف المهم. وكثيراً ما يقال إن المرحلة الأولى من دورة المؤتمر السنوية تكون صعبة دائماً. وقد ينطبق هذا القول بصفة خاصة على دورة هذا العام. غير أنني واثق تمام الثقة أن المؤتمر سرعان ما سيجد، بفضل قيادتكم الحكيمة، سبيلاً إلى العمل الجوهري. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاون الكاملين معكم طيلة اضطلاعكم برئاسة محفلنا هذا.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني العميق للسيدة ديبو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش، على زيارتها مؤتمرنا وعلى بيانها المفيد والمحفز إلى حد كبير.

لقد كان اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 يوم ٢٩ أيار/مايو من العام الماضي مناسبة احتفال مفهوم في هذا المحفل. غير أننا لم ننفذ برنامج العمل ذلك، وقد كان أول برنامج عمل يُعتمد بعد ١١ سنة. فبسبب بعض بواعث القلق التي أعربت عنها دولة عضو، لم تبدأ المناقشات الجوهريّة بشأن بنود جدول الأعمال، بل والأهم من ذلك لم تبدأ المفاوضات بخصوص إبرام معاهدة بشأن حظر المواد الانشطارية. وقد كان الوضع مُحيراً ويصعب شرحه، بما أن جميع أعضاء المؤتمر كانوا قد وافقوا على الوثيقة CD/1864 وأن الوثائق الإجرائية، التي كانت محور الخلاف، لم تكن تتعلق إلا بتنفيذ ذلك المقرر.

ولقد أدى مؤتمر نزع السلاح على الدوام دوراً أساسياً باعتباره المحفل الوحيد في العالم للتفاوض متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، وتعتقد اليابان أنه ينبغي أن يواصل المؤتمر أداء هذا الدور مستقبلاً. ولا بد أن ندرك في الآن ذاته أننا بلغنا حالياً مرحلة حاسمة في تاريخ المؤتمر الطويل. فمع تزايد الزخم المتصل بتزع السلاح النووي، يُعَلِّق العالم آمالاً طموحة على أنشطة المؤتمر، ومن واجبنا الاستجابة إلى تلك التطلعات بالمشاركة في مناقشات ومفاوضات جوهرية بشأن قضايا نزع السلاح المهمة.

ومن المنطقي القول إن على مؤتمر نزع السلاح أن يُسرّع في استكشاف سبيل لبدء العمل الجوهري. لذلك يؤمن وفدي بأمريين هما: أنه ينبغي لنا أولاً أن نحترم التقدم الكبير الذي أحرزناه العام الماضي احتراماً تاماً وأن نُقر به إقراراً كاملاً؛ كما ينبغي لنا ثانياً أن نفكر في الآن ذاته في أوجه القصور التي اعترت عملنا العام الماضي، وبالتحديد، حسب اعتقادي، غياب حوار متعدد الأبعاد بين الدول الأعضاء لا في جنيف فحسب بل أيضاً في العواصم وأماكن أخرى.

وعلى وجه التحديد أود إبراز عدد من النقاط التي يعتقد وفدي أنها مهمة لكي تكون دورة هذا العام دورة مثمرة:

(أ) ينبغي أن يقوم برنامج العمل الجديد لهذه الدورة على إنجازات العام الماضي، أي على الوثيقة CD/1864؛

(ب) لا بد أن يعقد الرؤساء الستة مشاورات واسعة وشاملة وشفافة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، مع مراعاة شواغل الدول الأعضاء ومصالحها في الآن ذاته؛

(ج) ينبغي أن تُبدي جميع الدول الأعضاء أعلى مستوى من المرونة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل وما يتصل به من مقررات؛

(د) ينبغي التذكير في هذا السياق بأن الشواغل الأمنية والمصالح الأخرى لأي دولة عضو يمكن أن تُطرح وتُناقش وتكون موضوع تفاوض لدى بدء العمل الجوهري كما ينبغي ضمان ذلك؛

(هـ) تطلّعاً إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في أيار/مايو، ينبغي أن يبقى جميع المندوبين على اتصال مكثف مع عواصمهم بخصوص حالة مؤتمر نزع السلاح وأن يشجعوا تلك العواصم على التحاور فيما بينها. ومن خلال كل هذه الجهود، علينا أن نخطو خطوة تاريخية أخرى هذا العام بأسلوب تشاوري وبناء.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي اليوم، أود توجيه انتباه المؤتمر إلى تقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وهو تقرير أُعلن صدوره يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي في طوكيو. وقد قدم وفدي مع الوفد الأسترالي إلى

الأمانة خلاصة لهذا التقرير باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. ويوم الاثنين المقبل، ستُعقد هنا في قاعة المجلس حلقة دراسية برعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وسيقدم وزير خارجية أستراليا السابق غاريث إيفانسن بهذه المناسبة عرضاً بشأن التقرير. وأتمنى أن يحضر الكثيرون من زملائنا هذه الحلقة الدراسية وأن ينضموا إلى المناقشات المتعلقة بهذا التقرير بالغ الأهمية بشأن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير سودا على بيانه. وأُعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية السيد لارسن.

السيد لارسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة هذا العام، اسمحوا لي بدايةً بتهنئتك على تقلد منصب أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٠، وبشكركم على ما بذلتموه بالفعل من جهود هذا العام. وأود أن أؤكد لكم ولجميع أعضاء مجموعة الرؤساء الستة أن وفدي يدعم جهودكم الجماعية دعماً كاملاً طيلة هذا العام.

إنني أخذ الكلمة بعد مضي فترة تتجاوز السنة بقليل على تسلّم الرئيس أوباما مقاليد الحكم. وقد أظهر الرئيس أوباما مراراً على مدى السنة الأولى من رئاسته التزام الولايات المتحدة وقيادتها فيما يتعلق بالتصدي لتحديات عدم الانتشار ونزع السلاح على صعيد عالمي. وقد عُهد إلى مؤتمر نزع السلاح بأداء دور بارز في شؤون تدرج ضمن الفئة الثانية من تلك التحديات.

والولايات المتحدة، إذ تُدرك التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بخصوص "مواصلة إجراء المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبتزع السلاح النووي"، تعيد تأكيد دعمها الكامل لمؤتمر نزع السلاح وتحتة على الإسراع في أداء دوره بوصفه أول منتدى للتفاوض متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أكد الرئيس أوباما، متحدثاً بصفته رئيساً لمجلس أمن الأمم المتحدة، عزمه على "مناشدة الدول، في كانون الثاني/يناير، بدء المفاوضات بشأن معاهدة تتوخى التوقف عن إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة". ونذكرُ بإجماع المجتمع الدولي على تأييد قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩ الصادر في عام ٢٠٠٩، الذي حث مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق في مطلع عام ٢٠١٠ بشأن برنامج عمل يتضمن الشروع الفوري في مفاوضات بشأن إبرام تلك المعاهدة.

ويؤكد وفدنا من جديد أيضاً دعمه لبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩، كما ورد في الوثيقة CD/1864، التي لقيت ترحيب المجتمع الدولي بتوافق الآراء من خلال قرار الجمعية العامة ٦٤/٦٤ الصادر في عام ٢٠٠٩. ومن الضروري أن نعمل معاً وأن نبدأ العمل الجوهري في عام ٢٠١٠ في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أيضاً أن

المؤتمر ينبغي أن يستند في عمله بصفة مباشرة إلى الأسس التي أرساها برنامج العمل المعتمد هنا في أيار/مايو الماضي. ونضم صوتنا إلى أصوات من يحثون مؤتمر نزع السلاح على الإسراع بإعادة تشكيل الفريق العامل الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٩/٦٤ بهدف التفاوض على إبرام معاهدة بشأن حظر المواد الانشطارية، وتشكيل ثلاثة أفرقة عمل إضافية لإجراء مناقشات نشطة وجوهرية بشأن العناصر الأساسية الأخرى لجدول أعمال المؤتمر، دون فرض أو عرقلة نتيجة تلك المناقشات. ونحث جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على دعم الإسراع في اعتماد برنامج العمل هذا في مرحلة مبكرة من دورتنا ودعم تنفيذه الكامل والفوري.

سيدي الرئيس، لعل مؤتمر نزع السلاح لم يشهد طيلة سنوات ظرفاً حاسماً كالذي يشهده الآن - والوثيقة CD/1864 دليل ملموس على أن أعضاء هذه الهيئة بإمكانهم بناء توافق آراء يرشدنا إلى طريق للمضي قدماً ويحافظ في الآن ذاته على حقوقنا والتزاماتنا فيما يتصل بحماية مصالحنا الأمنية الوطنية وتعزيزها. ومن كانوا يدعون أن مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة قد عفا عليه الزمن وفقد الإرادة اللازمة لأداء ولايته قد حرّروا من هذه الفكرة في شهر أيار/مايو الماضي. وها هي الآن فرصتنا - بل إنها مسؤوليتنا - فلنثبت أن ما حدث لم يكن أمراً غير عادي وأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال أداة فعالة للحفاظ على السلم والأمن.

ولنسارع إلى اعتماد جدول أعمال وبرنامج عمل جديد بالاستناد إلى توافق الآراء الذي جسّدناه العام الماضي في الوثيقة CD/1864.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لارسن على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الجماهيرية العربية الليبية السيد الدريدي.

السيد الدريدي (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يسرني في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم مهام رئاسة هذا المؤتمر، وهذا النجاح لبلدكم الصديق الذي تربطنا به علاقات أخوية متينة، متمنياً لكم كل النجاح.

كما يسرني أن أرحب بصاحبة السعادة ديبو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش، وأن أشكرها على البيان الشامل والقيم الذي تفضلت به والذي أكد على حرص بنغلاديش على أن يعم السلم والأمن أرجاء العالم من خلال التخلص من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، تحرص بلادي على تحقيق السلام والأمن في ربوع العالم، وهي على قناعة تامة بأن هذا الهدف لا يتأتى بترسانات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تقضي على الحياة وتنتشر الخوف والرعب والدمار، وترى أن الأموال التي تُنفق على هذه الأسلحة من قبل الدول الكبرى يجب أن تُخصص لتحقيق التنمية والأهداف الإنمائية للألفية بدلاً عن ذلك. ومن هذا المنطلق قامت بلادي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

بمبادرتها الشجاعة بالتخلي طواعيةً عن كافة البرامج والمعدات التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دولياً. إن تلك الخطوة ستساهم ولا شك في تعزيز السلام والأمن، وتتطلع بلادي إلى أن تحذو الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل حذوها من أجل تخليص العالم من هذا الكابوس المرعب. وفي محيطها الأفريقي، تبذل بلادي من خلال الاتحاد الأفريقي الذي تتشرف برئاسته كافة الجهود من أجل إحلال السلام في القارة وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وثُعد بلادي طرفاً في أغلب اتفاقيات نزع السلاح، فقد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٥، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة. كما أن ليبيا شغلت مقعد عضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكثر من مرة. ومن ثم فإننا نتطلع إلى أن يقوم مؤتمر الموقر بطرح موضوع توسيع العضوية داخله، الأمر الذي يفسح المجال أمام أكثر من ٢٤ دولة من ضمنها الجماهيرية العربية الليبية للمساهمة بفعالية في إنجاح جهود المؤتمر التفاوضية بشأن نزع السلاح، خاصة وأن هذه الدول ما زالت مُدرجة في قائمة الانتظار منذ فترة طويلة.

إن توسيع عضوية المؤتمر ستثري أعماله من خلال المزيد من تبادل الأفكار والمعلومات. بما يمكن من الحد من سباق التسلح، ونشر السلم والأمن الدوليين والمحافظة على الفضاء الخارجي الذي هو إرث إنساني وملكية جماعية لا ينبغي أبداً إفسادها من خلال تسابق الدول على غزوه وإفساد مكوناته وتدميرها وما يُسببه ذلك من ضرر على البشرية.

السيد الرئيس، تغمرنا الثقة الكبيرة في أن تُكَلِّل رئاستكم لأعمال هذا المؤتمر بالنجاح، وأن تكون نقاشاته مفيدة. بما يضمن تخليص العالم بأسره من أسلحة الدمار الشامل والعمل على أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وأن تلتزم كافة الدول في المنطقة بلا استثناء بالتخلي عن هذه الأسلحة. كما نؤكد على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والاستفادة منها في أوجه الحياة المختلفة.

الرئيس (تكلّم بالإنكليزية): أشكر سفير الجماهيرية العربية الليبية، السفير الدريدي، على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الجزائر، السيد الجزائري.

السيد الجزائري (تكلّم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بما أنها أول مرة آخذ فيها الكلمة في فترة رئاستكم، أسمحوا لي أن أهنتكم بحرارة على ما تحليتكم به من حكمة في قيادة أعمالنا خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠. وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل واستعداده لدعمكم في مهمتكم. وأرحب بالرؤساء الآخرين لدورة عام ٢٠١٠ وأحثهم على العمل معاً من أجل انطلاقة فعالة لمساعدتنا في عام ٢٠١٠، على نحو ما قمنا به العام الماضي أنا والرؤساء الآخرون لمجموعة الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٩. فذلك التعاون هو الذي مكّننا من التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة CD/1864.

لقد كان بيان وزيرة خارجية بنغلاديش، السيدة ديو موئي، مصدر إلهام قوي لنا. كما وجدنا ما يشجعنا في بيان الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح، السيد دوارتي، الذي أشار على وجه التحديد إلى التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة الثنائية المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن تخفيض الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق المفعم بالأمل، لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يخيّب الآمال التي نشأت عن اعتماد برنامج عمله في عام ٢٠٠٩.

والجزائر تشاطر جميع أعضاء المؤتمر الآخرين اقتناعهم بأن بلوغ أهداف نزع السلاح يحتاج إلى تعاون الجميع. وهنا تكمن روعة مؤتمر نزع السلاح: فلا وجود لدول كبرى أو دول صغيرة، بل كلنا معنيون وعلينا أن نعمل معاً من أجل تحقيق هدفنا.

إن ما أوصي به من التزام قوي بالعمل متعدد الأطراف سيتيح لنا بلا شك إرساء أساس متين لتحقيق أهداف نزع السلاح التي حددها المجتمع الدولي. واتفاق ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن برنامج عمل مؤتمرنا هو مثال على ذلك. والمؤتمر مدعو إلى أداء دوره بالكامل، من خلال النتائج التوافقية التي تتحقق بفضل مشاركة جميع أعضائه.

وهذا هو الأساس الذي استند إليه عمل المؤتمر منذ إنشائه، وأعتقد، كما قيل آنفاً، أن عام ٢٠١٠ يمكن أن يكون عاماً تاريخياً. ولقد ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة بذلك في بيانه.

ووفدي مسرور حقاً لأن جدول أعمال الدورة الحالية للمؤتمر قد اعتُمد اليوم. إنه ليوم عظيم بالنسبة إلينا، ونود أن نشكر كل من قدم المساهمات اللازمة لتمكيننا من القيام بهذه الخطوة الواعدة. وفي ضوء ما سبق، يتفق وفدي معكم سيدي الرئيس على أن جدول الأعمال المعروض في الوثيقة CD/WP.556، إلى جانب بيانكم الرئاسي، هما من الشمول والمرونة ما يكفي لتغطية جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح التي يمكن تناولها في هذا المؤتمر.

ويجب أن يستفيد المؤتمر من هذا الزخم الإيجابي الذي ما زال، كما قيل آنفاً، سمة من سمات العمل الدولي، كي يستأنف المؤتمر أداء دوره بالكامل، وهو دور يمكن أن يكون رائداً في النهوض بالسلم والأمن العالميين.

ولهذا الغرض، يجب على جميع الأعضاء العمل على نحو بناء والتحلّي بالإرادة السياسية اللازمة كي يمضي مؤتمر نزع السلاح قدماً في معالجة القضايا الجوهرية. وتُعزى الصعوبات التي كثيراً ما تعترضنا في اعتماد برنامج العمل إلى أن حرص الأعضاء الشديد على التصدي للهواجس الأمنية المشروعة تماماً يدفعهم إلى محاولة تسوية النقاط الحاسمة حتى قبل الدخول في مفاوضات.

وهذا ما يسمى "المفاوضات على المفاوضات". وأقترح أن يتوخى المؤتمر الشروع في فتح مفاوضات في إطار برنامج عمل جديد دون أي شرط مسبق أو أي استبعاد، اعترافاً منه بوجود آليات تثبيت لضمان مراعاة الاعتبارات الأمنية لكل عضو.

ومن المهم بطبيعة الحال التأكد من مراعاة شواغل كل عضو بقدر ما هو مهم ضمان ألا تُقوَّض بما لا رجعة فيه النتائج الجوهرية التي قد يتمخض عنها عمل المؤتمر.

وفي ضوء المسائل التي نواجهها، أود الإشارة إلى ما تؤديه المنظمات غير الحكومية من دور مهم. كما أود الإشارة إلى الدور الإيجابي جداً الذي تؤديه اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي منوهاً أيضاً بتقريرها الذي أعتقد أن السيد غاريت إيفانس سيناقشه معكم الأسبوع المقبل.

ويولي وفدي أيضاً أهمية كبيرة لمواصلة عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأنتم تعلمون أن المعاهدة الأفريقية المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية (معاهدة بيليندا) قد دخلت حيز النفاذ قبل فترة وجيزة.

ونأمل بكل صدق، ونحن نباشر دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠، أن يتسنى لنا أيضاً إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وقد سبقتني إلى هذا الحديث وزيرة خارجية بنغلاديش. ونعتقد أن الوضع الراهن، الذي تحوز فيه دولة ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار سلاحاً نووياً، هو وضع يتسبب في انعدام توازن لا يمكن أن يستمر في المنطقة. وأفضل سبيل إلى ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة تهم جميع البلدان يكمن في إزالة الأسلحة النووية الموجودة حالياً والقيام بذلك في إطار الشفافية والعلنية.

سيدي الرئيس، لقد ذكرتم في بيانكم الافتتاحي توافق الآراء الذي تحقّق العام الماضي بشأن الوثيقة CD/1864. كما يبيّن أن الهدف المنشود لهذا العام هو الشروع في العمل الجوهري، على نحو ما توقعنا من توافق آراء عام ٢٠٠٩. ونحتاج هذا العام إلى وثيقة مؤتمر جديدة - لا أعرف ما سيكون رمزها - لكننا في حاجة إلى وثيقة جديدة لعام ٢٠١٠ تكاد تُنسبنا الوثيقة CD/1864. وأتمنى أن تتيح لنا هذه الوثيقة الجديدة مباشرة عملنا. ونحن لا نحاول أن نستنسخ في عام ٢٠١٠ الوثيقة CD/1864 الصادرة في عام ٢٠٠٩، لكن منطقاً معيناً أفضى بنا إلى توازن في المصالح في عام ٢٠٠٩. ولا بد أن نأخذ بالمنطق ذاته كي نتوصل إلى توازن في المصالح في عام ٢٠١٠، وينبغي القيام بذلك بأقصى قدر ممكن من العقلانية والسرعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجزائر على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا السفير أوزمجي.

السيد أوزمجي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة أثناء رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإني لأتمنى لكم ولزملائكم في مجموعة الرؤساء الستة النجاح في مساعيكم من أجل النهوض بعمل المؤتمر هذه السنة. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاونيه الكامل معكم.

وأود أن أرحّب أيضاً بالممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي.

لقد أصغينا باهتمام إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير. وقد تضمّنت رسالة الأمين العام، كالمعتاد، مشورة حكيمة بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي رسالة شجّعت المؤتمر على المضي قدماً في عمله.

ولقد تحقّق في المؤتمر زخم كبير في السنوات الأخيرة من أجل الخروج من المأزق التي استمر لأكثر من عقد من الزمن. وكان اعتماد برنامج عمل المؤتمر بعد سنوات كثيرة علامة فارقة في عمله، مما أنعش الآمال بأن يستأنف هذا الحفل العالمي الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح الاضطلاع بدوره الرائد في التصدي للتحديات الأمنية بغية التوصل إلى صكوك ملزمة قانوناً. وقد جاءت الوثيقة CD/1864 تنويعاً للجهود التي بذلت على مدى عدة سنوات، وهي تأخذ في الاعتبار العديد من المقترحات التي قدّمت منذ عام ١٩٩٩.

إلا أننا لم نتمكن من ترجمة هذا القرار إلى إجراءات ملموسة. ونحن نودّ حقاً الشروع في عمل جوهري في أعقاب اعتماد برنامج العمل تُتاح خلاله لكل دولة من الدول الأعضاء الفرصة للتعبير عن شواغلها ومصالحها التي تحرص عليها أشد الحرص.

إن مؤتمر نزع السلاح هو حقاً مؤسسة فريدة من نوعها. وهو أداة قيّمة بحكم تكوينها، كما تقع على عاتقها مسؤولية خاصة فيما يتصل بجدول الأعمال المعاصر في مجال نزع السلاح. وينبغي أن نسعى جميعاً جاهدين للحفاظ على أهمية المؤتمر من خلال إنجاز مهمته الرئيسية. وإن البيئة الدولية الراهنة مواتية إلى حد بعيد لكي يستأنف المؤتمر الاضطلاع بدوره كمحفل للتفاوض. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة، في كلمته الشخصية التي وجّهها إلى المؤتمر في السنة الماضية، إلى "الترعة الجديدة نحو العمل المتعدد الأطراف حيث يحل التعاون محل المحاربة، ويحل الإبداع محل الجمود"، وقد حث المؤتمر على اغتنام الفرصة السانحة لدفع جدول أعمال نزع السلاح قدماً.

وإنني أعتقد أن استئناف العمل الجوهري في المؤتمر يمكن أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في جدول الأعمال العالمي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا يشمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي لا تفصلنا عنه الآن سوى أشهر قليلة. وغني عن القول إن شروع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات حول إبرام معاهدة لحظر المواد الانشطارية هو من بين الخطوات العملية الثلاث عشرة المتوخاة في عام ٢٠٠٠، إلى جانب بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نعتقد أن مؤتمر الاستعراض يجب أن يعيد تفعيل النتائج التي تم التوصل إليها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بل وأن يبني عليها.

إن تركيا تؤمن بقيمة تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن نحث على إضفاء الطابع العالمي على الصكوك ذات الصلة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً. ولا بد لنا من اغتنام كل فرصة تسنح لنا لتعزيز فعالية العمل المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.

ونحن نرحب باعتماد جدول الأعمال اليوم. فجدول أعمالنا شامل ومرن، مما يمكننا من تناول جميع القضايا المطروحة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. كما أن بيانكم، سيدي الرئيس، قد طمأن الأعضاء بأنه يمكن تناول أي مسألة من المسائل حالما يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

ويجب أن تكون خطواتنا التالية هي الاتفاق على برنامج عمل. ونحن نشجع مجموعة الرؤساء الستة على مواصلة مشاوراتهم من أجل تحقيق هذا الهدف. وهذا سيمكننا لا من الشروع في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر المواد الانشطارية فحسب، وإنما أيضاً لتحقيق تقدم مواز فيما يتصل ببنود أخرى من جدول الأعمال. وهذه تشمل العمل الجوهري بشأن القضايا الأساسية، أي نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى دعمنا القوي لبنغلاديش وللدول الأخرى الممثلة في مجموعة الرؤساء الستة، متمنياً لكم كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوزمجي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومارينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٠، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأود أن أؤكد لكم وللرؤساء الخمسة الآخرين الذين سيتولون الرئاسة في عام ٢٠١٠ تعاون وفدي معكم ودعمه الكامل لكم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئاسة النمساوية على مساهمتها في توجيه أعمالنا نهاية السنة الماضية. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الرؤساء الذين ستنتهي ولايتهم والرؤساء الذين سيباشرون مهامهم خلال الفترات الفاصلة بين الدورات بهدف استئناف العمل الجوهري في وقت مبكر من هذه السنة.

إن وفدي يرحب بمشاركة وزيرة خارجية بنغلاديش، الدكتورة ديبو موني، والسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح، في جلسة اليوم، ونشكرهما على ما أدليا به من كلمات تشجيع للمؤتمر. ولقد أبدى، في بداية دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩، قدر كبير من الحماس للخروج من حالة الجمود التي ظلت لأكثر من عقد من الزمن تحول دون إحراز هذه الهيئة لأي تقدم. وقد أسفر هذا المناخ الإيجابي والروح البناءة لدى أعضاء المؤتمر عن اعتماد برنامج عمل اشتمل، في جملة أمور، على إسناد ولاية للمؤتمر تتمثل في التفاوض على إبرام صك ملزم قانوناً يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي حين أن اعتماد برنامج العمل هذا كان تطوراً مرحباً به، فإن من المؤسف أننا ما زلنا غير قادرين على تنفيذ هذا القرار.

إن جنوب أفريقيا تظل ملتزمة التزاماً راسخاً بتحقيق هدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وبتخاذ إجراءات ملموسة لترع السلاح النووي. وهذا الالتزام نابع من إيماننا بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هما هدفان مترابطان على نحو لا ينفصم وأن التقدم المتزامن على كلتا الجبهتين أمر ضروري. ولذلك فإننا نجد ما يشجعنا في ما صدر عن عدد من قادة العالم من إعلانات يعيدون فيها تأكيد التزامهم بتحقيق هدف إقامة عالم أفضل وأكثر أمناً يكون بمنأى عن المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، يمثل عام ٢٠١٠ عام آمال كبير. فهذا هو العام الذي ستستضيف فيه قارتنا، ولأول مرة في التاريخ، مباريات كأس العالم في لعبة كرة القدم. ونحن نأمل بأن ييشّر عام ٢٠١٠ ببداية حقبة من التعاون والصداقة ضمن مجتمع أمم يمكننا فيه حقاً أن نشارك كشركاء متساوين ملتزمين ببناء عالم أفضل للجميع.

وفي ميدان نزع السلاح، لدينا آمال عظيمة أيضاً. وبالنظر إلى تجدد الالتزام بترع السلاح النووي، نتوقع أن يكون مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ تعبيراً ملموساً وتحسيداً حقيقياً للرؤية التي تبناها قادة العالم والتي أحيت الأمل بحقبة جديدة يتعزز فيها التعاون والسلم والرخاء في ظل نظام معزّز للعمل المتعدد الأطراف.

وفي مؤتمر نزع السلاح، ترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي لنا أن نغتني الفرصة ونسبي على ما تم تحقيقه في السنة الماضية. وفي حين أننا مقتنعون كغيرنا بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعمل على أساس التقيد الصارم بنظامه الداخلي وأن القرارات التي اتُخذت خلال الدورة الأخيرة لا يمكن أن تنفذ تلقائياً، فإننا نعتقد أن القرارات السابقة تمثل منطلقات هامة تتيح لنا إحراز تقدم مطّرد في النهوض بمسؤوليتنا الخاصة في هذا المؤتمر الذي يشكل الحفلة التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ولذلك فإنه لا يمكننا أن نتصرف كما لو أن القرار الذي اتُخذ في السنة الماضية بشأن برنامج عمل المؤتمر ليس له أي علاقة بعملنا في عام ٢٠١٠. بل إننا نأمل أن يُبدي جميع الأعضاء مرة أخرى المرونة اللازمة وأن يتحلوا بالروح الإيجابية التي ساعدتنا في التوصل إلى برنامج عمل خلال عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، يوجب وفدي باعتماد جدول الأعمال اليوم ويؤيد اعتماد برنامج عمل في وقت قريب من أجل إتاحة استئناف العمل الموضوعي في أبكر وقت ممكن.

وبالنظر إلى القواعد التي يعمل مؤتمر نزع السلاح بموجبها، وإلى النطاق الواسع للقضايا التي يشملها جدول الأعمال وتوقعنا بأن يتيح برنامج عملنا لهذه السنة مرة أخرى تركيز الاهتمام على الأولويات التي تواجهنا، مع عدم إصدار أحكام مسبقة على نتائج مداولاتنا أو فرض شروط عليها، فإننا نعتقد أن هناك ضمانات كافية لصون المصالح الأمنية لجميع أعضاء المؤتمر، وهي ضمانات تتيح لنا في الوقت نفسه معالجة شواغلنا الأمنية الجماعية. وإن معالجة بعض هذه القضايا واجبة منذ وقت طويل وليس بوسعنا أن نواصل عملنا على نفس المنوال. فما هو موضوع على المحك ليس استمرار أهمية ومصادقية مؤتمر نزع

السلاح فحسب، وإنما أيضاً مصالحنا الأمنية الجماعية في عالم مترابط على نحو متزايد ويتسم بأوجه ضعف ومخاطر مشتركة.

إن ما نقترحه ليس إحراز تقدم مهما كانت التكاليف. فنحن نسلّم بالأهمية الأساسية للاحتياجات الأمنية الفردية لكل دولة من الدول، ولكننا نود أن نشدّد على الحاجة إلى تجاوز مفهوم الأمن القومي الضيق الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة. بل إن ما نقترحه هو ضرورة إحراز تقدم يعوّض عن تكاليف تقاعسنا عن العمل لسنوات عديدة. وفي هذا السياق، سيدي الرئيس، يظل وفدي مستعداً للعمل معكم ومع جميع أعضاء المؤتمر بغية استئناف العمل الموضوعي دون مزيد من التأخير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوميرينك على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا السفير لاووير.

السيد لاووير (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود مرة أخرى أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وإني لأتطلع إلى العمل معكم ومع زملائكم في مجموعة الرؤساء الستة بصورة بناءة وروح من التعاون طوال السنة. كما أود أن أعرب عن امتناني للدكتورة ديبو موني، وزيرة خارجية بنغلاديش، وللسيد سرجيو دوارتي، الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح، لحضورهما معنا في هذه القاعة صباح هذا اليوم ولمداخلتيهما. واسمحوا لي أيضاً بأن أشيد بكم، سيدي الرئيس، لاعتماد جدول أعمال المؤتمر. وينبغي لنا أن نركّز جميع جهودنا الآن على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن برنامج عمل للمؤتمر. إن وفدي حريص على إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الأربع جميعها.

وأود، في هذه المرحلة، أن أتناقش معكم بعض آراء سويسرا بشأن الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح والتحديات التي تواجهها.

إن سنة ٢٠٠٩ قد شهدت بالفعل إنجازاً كبيراً: فقد قبلت جميع الوفود بدء المفاوضات في المؤتمر. وقد حظي بقدر كبير من الاهتمام في شتى أنحاء العالم اعتماد المؤتمر، بتوافق الآراء، الوثيقة CD/1864 التي تدعو إلى إنشاء أربعة أفرقة عاملة وتعيين ثلاثة منسقين خاصين. وتأمل سويسرا أن يكون في مقدورنا البناء على ما تم تحقيقه في السنة الماضية وأن نستطيع تنفيذ ما طلبته منّا الجمعية العامة في قراراتين من قراراتها، أي: اعتماد برنامج عمل في وقت مبكر من هذه السنة، والشروع في العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات.

إن الوثيقة CD/1864 تمثل الأساس الأنسب للمضي في عملنا قُدماً. فهي نتيجة مشاورات استمرت طوال سنة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرؤساء الذين تولوا الرئاسة في السنة الماضية، وخاصة سفير الجزائر السيد الجزائري، على كل ما بذلوه من جهود. ويأمل وفدي بأن يقوم الرؤساء الستة لهذه السنة في وقت قريب جداً بعرض مشروع قرار منقح على الوفود كي تنظر فيه.

وفي سياق هذه العملية، نحن واثقون بأنه لن يغيب عن أذهان جميع الوفود أن الأمن يشكل، في عالم اليوم المترابط، تحدياً إقليمياً وعالمياً. ونأمل أن يحرص أعضاء المؤتمر على ألا تتعرض للخطر أهمية ومصادقية هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في وقت توجد فيه علامات واضحة تدل على تجدد الالتزام بالعمل من أجل نزع السلاح النووي. وكما أوضحت وزير خارجية بنغلاديش صباح هذا اليوم، لن يكون في مصلحة أحد أن يصبح مؤتمر نزع السلاح عديم الفعالية وأن تفشل آلية نزع السلاح.

وهناك عدد من التحديات التي تواجهنا. وإحراز التقدم مسؤولية ملحة ومشتركة. وأود أن يتذكر جميعنا وباستمرار أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح يتحملون مسؤولية هائلة تتجاوز نطاق المصالح الأمنية الفردية بل يجب أن تستجيب لتوقعات العالم خارج جدران هذه القاعة. وفي هذا السياق، نأسف لعدم تمكن المجتمع المدني من المشاركة بنشاط وأداء دور بناء مثلما يمكنه أن يفعل في إطار عمليات أخرى متعددة الأطراف. ونحن واثقون بأن مناقشاتنا لا بد أن تستفيد من التعاون المباشر مع المجتمع المدني.

إن التقرير الذي نُشر مؤخراً للجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وهي مبادرة مشتركة بين اليابان وأستراليا، يشدد على الطابع اللاإنساني الملازم للأسلحة النووية. وتقدر سويسرا الأسلوب المنهجي والعملي الذي اتبعته اللجنة وتؤيد بالكامل تقييماتها فضلاً عن أهدافها الطموحة، القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، باعتبارها مساهمة بالغة الأهمية تفي في الوقت المناسب، وهي مساهمة ينبغي أن يُنظر فيها بجدية من قبل جميع الوفود في المؤتمر وفي استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونحن نرحب بصفة خاصة بالنهج المتدرج المتمثل في نزع الصفة الشرعية عن الأسلحة النووية، وتقليص دورها، وحظر جميع هذه الأسلحة في نهاية المطاف. ويجب مضاعفة جميع الجهود الحالية المبذولة في هذا الاتجاه.

وأول خطوة منطقية في اتجاه تحقيق هذا الهدف هي الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر المواد الانشطارية. ونحن ننظر إلى مثل هذه المعاهدة باعتبارها ركناً أساسياً يكمل نظام المعاهدات النووية القائم ويبيّن جسراً بين الدول الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن الوقت قد حان لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ونحن نحتاج، بالإضافة إلى ذلك، إلى تخفيض تدريجي للمواد الانشطارية المتاحة لأغراض صنع الأسلحة النووية. ويُعتبر حفظ هذه المواد شرطاً أساسياً للقيام لاحقاً بإجراء تخفيضات كبيرة في الترسّانات النووية.

وفي حين أن تعيين حد أعلى للكمية الإجمالية من المواد الانشطارية المتاحة لأغراض صنع الأسلحة النووية يمثل مسألة رئيسية، فإننا نعتقد أن التركيز الحصري على الإنتاج في المستقبل لن يؤدي إلى تقييم نزيه للحالة. فالمخزونات الفائضة والمخزونات المدنية ضخمة وهي تشكل بالتأكيد جزءاً من المشكلة. ولذلك فإننا نعتقد أن نطاق مثل هذه المعاهدة يجب أن يكون واسعاً بما فيه الكفاية. ونحن غير مقتنعين حالياً بأن التدابير الطوعية يمكن أن تشكل وسيلة ناجعة أو أن تكون مناسبة لتهيئة الأوضاع اللازمة لنزع السلاح النووي.

وثمة مجال آخر تتوخى فيه سويسرا إحراز تقدم، وهو مجال ضمانات الأمن السلبية. فالضمانات القائمة غير ملزمة قانوناً وهي ليست غير مشروطة. ومن الصعب، بعد انقضاء عقود على تحلي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن خيار حيازة الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات، قبول ألا تكون هذه الدول التي تمثل امتثالاً تاماً لجميع مواد معاهدة عدم الانتشار والتي وافقت على تمديد سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى وقبلت البروتوكول الإضافي، قد حصلت بعد على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً وغير مشروطة. ونحن نعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً في هذا الميدان. ونحن واثقون بأن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يُصاغ بطريقة تُقوّي نظام معاهدة عدم الانتشار ولا تُضعفه.

وفيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سبق لنا أن ذكرنا أننا نعتبر الاستخدام المأمون والدائم للفضاء مبدأً رئيسياً وحقاً ينبغي أن تتمتع به كل دولة. فالتطبيقات الفضائية تؤدي دوراً حاسماً في توفير خدمات أساسية لنا جميعاً. ويبدو أن ثمة حاجة لتدابير تكميلية تتألف من تدابير الشفافية وتدابير بناء الثقة، فضلاً عن صكوك جديدة ملزمة قانوناً، من أجل تعزيز أمننا الفضائي. كما أننا قد أبدينا ملاحظات محددة فيما يتعلق بمشروع المعاهدة الصينية - الروسية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونحن نأمل أن يشهد عام ٢٠١٠ نقاشاً مفتوحاً ومحددًا بشأن هذه المسائل.

ولقد شهدنا في الماضي القريب بعض التطورات المشجعة جداً. ويأمل وفدي أن يكون في الزخم الجديد في مجال نزع السلاح ما يساعدنا على بناء الجسور وتذليل الصعوبات القائمة. ويجب علينا ألا ننسى أنه إذا كانت الكلمات والنوايا الطيبة ضرورية لإشاعة مناخ إيجابي، فإنها لن تفضي وحدها إلى دفع جدول أعمال نزع السلاح قُدماً. بل إن العمل الحقيقي مطلوب الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير لاوير على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا، السيدة فاليري غراي.

السيدة غراي (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة هذه السنة، اسمحوا لي بأن أهنيكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم دعم وفدي وتعاونيه الكامل معكم.

إن أستراليا تتطلع إلى العمل على نحو بناء وبصورة جماعية معكم ومع جميع الرؤساء الستة لكي تكون هذه السنة سنة مثمرة قدر الإمكان بالنسبة للمؤتمر. واسمحوا لي بأن أعرب مرة أخرى عن دعم أستراليا لبرنامج الرؤساء الستة الذي أسهم مساهمة مفيدة جداً في تسيير أعمال المؤتمر بسلاسة. وأود أن أشكركم وأشكر زملاءكم على المشاورات التي أجريتموها والتي تدل على قدرة مهنية عالية. وقد تعهدت بنغلاديش بالاستعداد للرئاسة - سواء مع جميع الوفود في المؤتمر أو معكم أنتم الزملاء في مجموعة الرؤساء الستة ومن خلال المشاورات

التي جرت في الأسابيع الأخيرة وأفضت إلى نجاحنا في اعتماد جدول الأعمال اليوم. وإن أستراليا، بوصفها أحد البلدان التي تولت رئاسة المؤتمر في العام الماضي، تعترف تماماً بقيمة المشاورات الشاملة والشفافة في مؤتمر نزع السلاح.

لقد أصبح جدول أعمال نزع السلاح ينطوي على قدر أكبر من النشاط والمشاركة. ولقد شهدنا إعلان التزامات حقيقية وملموسة بترع السلاح، ورحبنا بالجو الإيجابي الذي شهدته المفاوضات بين روسيا والولايات المتحدة بهدف خفض ترسانتهما النووية.

وقد رحبت أستراليا بنجاح مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩ في الاتفاق، في الوثيقة CD/1864، على برنامج عمل للمؤتمر. وتم التوصل إلى برنامج العمل هذا من خلال مشاورات شاملة ومكثفة مع جميع أعضاء المؤتمر. وقد أرسى البرنامج أساساً جيداً للمضي في العمل قُدماً. إلا أنه ثبت أننا عاجزون عن اتخاذ خطوة أخرى إلى الأمام، وهي الخطوة التي تمكن المؤتمر من استئناف عمله. ورغم اتفاقنا على برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864، فإننا لم نتمكن من الاتفاق على كيفية تنفيذه.

إن أستراليا لا تُقلل من أهمية التحديات المتمثلة في ترجمة أهداف مجردة إلى خطوات عملية. والحل لا يكمن في تحجُّب التصدي لهذه التحديات. وتظل أستراليا عازمة على إحراز تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي. ونحن ملتزمون بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المكان المناسب للشروع في العمل من أجل تنفيذ الخطوات العملية في اتجاه نزع السلاح النووي.

وسوف تتمثل أولوية أستراليا في مؤتمر نزع السلاح هذه السنة في القيام في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ باتخاذ الخطوة العملية في اتجاه الاتفاق على برنامج عمل يتيح الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وهذه المعاهدة هي أولوية فورية في جهودنا الرامية لتحقيق نزع السلاح النووي. وإن أستراليا، ومعها الأغلبية العظمى من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، تنظر إلى عام ٢٠١٠ باعتباره العام الذي نؤكد فيه تأييدنا المعلن منذ أمد بعيد لإبرام مثل هذه المعاهدة وتفعيل ولايتنا التفاوضية واتخاذ خطوات عملية في اتجاه خفض ما هو متوافر من المواد الانشطارية. وتعتبر أستراليا أن برنامج العمل الذي توصلنا إليه في الوثيقة CD/1864 يظل يشكل أساساً جيداً لاتخاذ الخطوة التالية إلى الأمام.

إننا بحاجة لجعل مؤتمر نزع السلاح يستأنف عمله. والتفاوض حول إبرام معاهدة لحظر المواد الانشطارية هو خطوة عملية أساسية يمكن لهذا المؤتمر أن يتخذها للتعامل مع قضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية ولكي يتمكن المؤتمر من العودة إلى مسار عمله.

إن أستراليا ملتزمة التزاماً قوياً بترع السلاح النووي. وهذا هو السبب الذي جعل رئيسي وزارتي أستراليا واليابان في عام ٢٠٠٨ يُشثان اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وإن التقرير الذي صدر عن اللجنة مؤخراً يعيد تأكيد ضرورة العمل على عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. ويقدم التقرير خطط عمل طموحة وعملية وملحة من أجل تحقيق هدفنا المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وسوف يقوم ممثل أستراليا في الرئاسة المشتركة للجنة، ووزير الخارجية السابق البروفيسور غريث إيفانز، بتقديم هذا التقرير في جنيف في ١ شباط/فبراير هنا في قاعة المجلس تحت رعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وسوف تحصلون جميعاً على نسخ من هذا التقرير. ويجري تعميم خلاصة للتقرير بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. وتعتبر الحكومة الأسترالية أن هذا التقرير يسهم مساهمة هامة في النقاش الدولي بشأن عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. وإنني لأتطلع بلهفة إلى إجراء مناقشة مثمرة بشأن التوصيات المقترحة في هذا التقرير. وإن الحكومة الأسترالية تولي اهتماماً كاملاً للتوصيات الواردة في التقرير، ونحن نتطلع إلى تقاسم آرائنا معكم في هذا المؤتمر.

إن أستراليا تتطلع إلى دعم الرؤساء الستة طوال عام ٢٠١٠ في ما يبذلونه من جهود لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فاليري غراي على بيانها. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان السيد زامير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سوف أقتصر في تعليقي اليوم على التحدث عن اعتماد جدول الأعمال. ولكن قبل أن أتناول هذه النقطة، أود أن أسجل تقدير وفدي البالغ للبيان الشامل والثاقب الرؤية الذي أدلت به وزيرة خارجية بنغلاديش. ونحن نرحب بصفة خاصة بما أبدته من تعليقات مفادها أن أي معاهدة بشأن المواد الانشطارية يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضاً مسألة المخزونات، وهو موقف يؤيده بلدي تأييداً كاملاً. كما أننا نرحب بما أبدته من ملاحظات مفادها أنه يجب على المؤتمر أيضاً أن يعطي الأولوية للقضايا الثلاث الأساسية الأخرى المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، ألا وهي: نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

وأود أيضاً أن أرحب بالسيد سيرجيو دوارتي الذي أعرفه منذ الثمانينات من القرن الماضي عندما كنّا موظفين شاين هنا في مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، لقد طلبت الكلمة لكي أعرب عن تقدير وفدي لكم تحديداً نظراً للطريقة التي أثبتتم بها أننا نستطيع أن نراعي شواغل ووجهات نظر كل منا. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديري للملاحظات التي أبديتها، حيث ذكرتمونا جميعاً بالمادتين ٢٧ و ٣٠ من النظام الداخلي اللتين بمقتضاها سعى وفدي إلى تضمين جدول الأعمال بندين اثنين هما تحديد الأسلحة التقليدية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ومسألة القذائف بجميع جوانبها. ومثلما أوضحتم، وأنا متأكد من أن جميعنا يدرك ذلك، فإن لباكستان الحق بموجب النظام الداخلي في تناول هذه المسائل، ونحن سنفعل ذلك في الوقت المناسب. وكل ما أريده هو أن أعرب عن أسفي إزاء ما يديه بعض زملائنا من نزعة تجعلهم يهرعون إلى وسائل الإعلام ويصورون موقفنا كما لو كنّا قد وضعنا عقبة أمام اعتماد جدول الأعمال، وهو أمر بعيد تماماً عن الهدف الذي كنّا ننشده.

إن هذه قضايا نشعر أنها بالغة الأهمية وبعضها لا يتصل بمنطقتنا فحسب بل بمناطق أخرى أيضاً. ومن الحقائق المؤسفة أنه عندما حاولنا إثارة هذه المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية في منطقتنا، أُبلغنا بأن هذه مسائل تتجاوز حدود المنطقة. وعندما أثارنا تلك المسائل في محافل متعددة الأطراف، أُبلغنا مرة أخرى أنها مسائل إقليمية ولا يمكن تناولها في محافل متعددة الأطراف. ولذلك أصبحنا في حيرة من أمرنا. وعلى أية حال، فإني أعتقد أن النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح هو نظام شامل بما فيه الكفاية بحيث يسمح لنا بالتعبير عن مواقفنا.

وأود أن أسجل مرة أخرى أنه لم تكن في نية حكومتي عرقلة اعتماد جدول الأعمال بل كنّا حريصين جداً على المضي إلى ما هو أبعد من النظر في جدول الأعمال لتناول المهمة الأكثر أهمية المتمثلة في صياغة برنامج عمل. وبوسعي أنؤكد لكم أننا سنقدم مساهمتنا في هذا الصدد أيضاً.

شكراً لكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على الطريقة التي حاولتم بها مساعدة كل وفد من الوفود الموجودة هنا على التوصل إلى توافق آراء بشأن جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أكرم على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل تونس، السيد بلكافي.

السيد بلكافي (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدي في الجلسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٠، أود أن أهنيكم على تولّي بنغلاديش لرئاسة المؤتمر. وأود أن أعرب عن امتناني للمشاورات التي أجريتموها للطريقة المفتوحة والشفافة التي أدرتم بها أعمالنا، مما أفضى إلى نجاحنا اليوم في اعتماد جدول أعمال المؤتمر. وأود أيضاً أن أرحب بضيفينا الموقرين، السيدة ديو موني والسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح، وأشكرهما على الرسائل الهامة التي نقلوها إلينا اليوم. واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أوجه الاهتمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل الجماهيرية العربية الليبية التي يشارك وفدها في عملنا كمراقب، حيث كرر طلب قبوله عضواً في مؤتمر نزع السلاح. السيد الرئيس، إن الجو الإيجابي الذي عملنا فيه خلال السنوات الأخيرة، حسبما يتجلى بصفة خاصة في التوصل في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى اعتماد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864، ينبغي أن يشجعنا على المضي قدماً وعلى مواصلة جهودنا بهدف القيام، في الوقت المناسب، بدراسة إيجابية لطلبات العضوية المقدمة من البلدان المرشحة، مثل ليبيا، التي تود الانضمام إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للشروع في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح من أجل دفع عجلة المفاوضات البناءة بهدف إقامة عالم يعمّه السلم والأمن والتعايش السلمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تونس على بيانه. لم تعد لديّ على قائمة المتحدثين لهذا اليوم أية أسماء. فهل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير البرازيل.

السيد دي ماسيدو سواريز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لا أريد أن أفوت هذه الفرصة دون أن أشكركم على ما بذلتموه من جهود لتذليل ما واجهناه من

صعوبات كانت غير متوقّعة إلى حد ما فيما يتعلق بجدول الأعمال. فقد استطعتم في أسبوع واحد إجراء مشاورات والتوصل إلى حل. وإني أعتقد أن هذا يُعزّز القرار المدرج على جدول أعمالنا ويضعنا في الإطار الفكري الصحيح لتناول عملنا الموضوعي.

ووفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر، فقد سمعت من خلال تجربتي هنا في مؤتمر نزع السلاح وفوداً تشير في عدة مناسبات إلى مختلف النقاط التي تهم حكوماتها والتي ربما لا تكون مدرجة ضمن قائمة بنود جدول الأعمال. وقد كانت هذه التعليقات مقبولة، وإني أعتقد أنه من المفيد أن توجّه الوفود اهتمام المؤتمر إلى مسائل مختلفة.

ولذلك فإننا نبدأ بداية إيجابية جداً حسبما أكدته الكلمات الملهمة التي أدلت بها السيدة موني وزيرة خارجية بنغلاديش والتعليقات التي أبدتها الممثل السامي السيد سيرجيو دوارتي الذي سلّط الضوء على الطابع المؤسسي لمؤتمر نزع السلاح. وإن ما نفهمه تماماً هو أن الجانب المؤسسي لهذه الهيئة - التي ليست محفلاً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة بل هيئة مؤسسية - يعني أنها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف. ومن المهم أن نسمع ذلك من الممثل السامي المعني بشؤون نزع السلاح.

وأعتقد أن بمقدورنا الآن أن نمضي قدماً في عملنا في ظل توجيهاتكم وأن نعتمد، بنفس السرعة التي اعتمدنا بها جدول الأعمال، برنامج عمل المؤتمر. وبرنامج العمل، كما أوضح زميلنا من الجزائر، يجب أن يُعتمد بسرعة، وإني أعتقد أنه لا ينبغي لنا أن ننتظر طويلاً بعد ذلك لكي نتخذ القرارات العملية بشأن تنفيذ هذا البرنامج. وإني أشدّد على كلمة "عملية" وعلى صيغة الجمع في كلمة "القرارات" لأنها، سواء وردت كذلك أم لا في إحدى الوثائق، سوف تكون تدابير عملية مختلفة تضع برنامج العمل موضع التنفيذ العملي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير دي ماسيدو سواريز على بيانه. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠